

خيانة قطر



السعودية تجهز
مخططات إرهابية



إقرار خطة لتطوير
صناعات

«28»

«26»

21 www.albayan.ae

الأربعاء | 22 ذو الحجة 1438 هـ | 13 سبتمبر 2017 م | العدد 13601

قطر تؤكد ولاءها لإيران

الاقتصاد القطري
يئن تحت وطأة
العناد



لعبة كسب الوقت
سياسة تكتب بها
قطر نهايتها



الإمارات تجدد
دعوتها لالتراجع
عن دعم الإرهاب



السعودية: الدوحة ستندم على علاقاتها بإيران

الإجراءات ضد قطر ستتواصل حتى تغير سياستها

بالتأمر الإيراني على دول الخليج. وقال: «يقول مندوب قطر إن إيران دولة شريفة! والله هذه أضحوكة! إيران التي تتآمر على دول الخليج.. التي لها شبكات جاسوسية في البحرين والكويت أصبحت دولة شريفة.. التي تحرق سفارة السعودية.. هذا هو المنهج القطري الذي أدبته عليه».

وأضاف: «هنيئاً لكم إيران، وإن شاء الله عمّا قريب سوف تدمون على ذلك».

ورفض وزير الخارجية المصري سامح شكري ما تضمنته كلمة الوزير القطري، وقال: «نحن لا نقبل بما تحدث به مندوب قطر، ونعتبر كلامه خارجاً.. لا يجب أن يشار، وأن أسلوبه غير مقبول». وقال إن ما ذكره مندوب قطر مهاترات غير مقبولة، وإن الدوحة مستمرة في دعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في دول المنطقة.

استهداف السعودية

وسبق هذا الجدل السعودي المصري مع مندوب دولة الإرهاب القطري، إيفال الأمن السعودي مخططاً إرهابياً لتنظيم داعش، لاستهداف مقرين لوزارة الدفاع بعملية انتحارية بواسطة أجرة ناسفة، إذ نقلت وكالة الأنباء السعودية عن مصدر مسؤول في رئاسة أمن الدولة، أن قوات الأمن اكتشفت وأحبطت مخططاً إرهابياً في عملية نوعية أسفرت عن القبض على الانتحاريين المكلفين بتنفيذها، وهما أحمد ياسر الكلدي وعمار علي محمد، قبل بلوغهما المقر المستهدف وتحديد خطرهما، والسيطرة عليهما من قبل رجال الأمن، حيث ائضح من التحقيقات الأولية أنهما من الجنسية اليمنية، واسماهما يختلفان عما هو مسدود بإثباتات الهوية التي ضبطت بحوزتهما. وألقي القبض أيضاً على شخصين سعوديين الجنسية.

كما تمكّنت رئاسة أمن الدولة من السيطرة على مخططات لاختيabal سياسيين وأمينين في الهند

الدوحة أقنعت شباباً من هنود كشمير بالانضمام إلى داعش

الدوحة دعمت إرهابيي مالابار وحيدر آباد وبنغالور

كشفت تقارير وكالة الاستخبارات الهندية تورط مواطنين هنود عاشوا في الدوحة في دعم تنظيم داعش الإرهابي بالمال والسلاح، ويتصدر اسم مانسيد المكتبي بـ«عمر الهندي» قائمة الأسماء، وهو من مدينة كانور ومقيم في الدوحة، أنشأ تنظيمياً أطلق عليه اسم «أنصار الخلافة» ضم ما لا يقل عن 12 قائداً في ولاية «كيرالا»، وكان هدفه تجنيد عناصر جديدة لتنظيم داعش الإرهابي، وأرسل مانسيد، آلاف الدولارات من قطر لتمويل العمليات الإرهابية والتجنيد في كيرالا، وهو ما يوضح أن الدوحة كانت وراء صناعة هذا الإرهابي الذي حاول أن يقوض استقرار الهند المسلمة عبر إثارة النزعات الطائفية فضلاً عن توجيهه الإرهابي.



عمل مانسيد في الدوحة
وكُتبت «عمر الهندي»



جندت الدوحة الإرهابي
مانسيد لتأسيس خلية
داعشية في الهند



خطط لاختيabal سياسيين وأمينين في الهند



أسس «أنصار الخلافة»
من 12 عنصراً وبيع
أبو بكر البغدادي

كان مانسيد وراء عملية الدهس التي شهدتها كوتشي ضد متدينين هندوس

جند مانسيد صديقه عبدالله رشيد الباحث في مركز دراسات قطري

عبدالله رشيد أفتع
21 هندياً للسر في سوريا

عبدالله رشيد أفتع
21 هندياً للسر في سوريا

وقال المريخي: «إذا كنتم متخيلين أنكم تضرورنا في شيء، فالضرر على الخليج العربي كله». ورد سفير السعودية لدى مصر ومندوبها لدى الجامعة أحمد قطان، قائلاً إن قطر ستندم على علاقاتها بإيران، مذكراً

إذ استقر وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، سلطان بن سعد المريخي، الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بتصرحاته، وبرر علاقات بلاده بإيران، قائلاً إنها «دولة شريفة»، ما استمعى ردّاً سعودياً ومصرياً غاضباً.

دواعش الهند.. صناعة قطرية



تمر بها المنطقة. ودعا إيران إلى الكف عن تدخلاتها في شؤون المنطقة وإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، ولم يمر افتتاح أعمال الدورة العادية لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية بسلا،

عواصم - البيان، وكالات

أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ستواصل إجراءاتها ضد الدوحة حتى تغير سياستها، وتسبب وصف قطر لإيران بـ«الدولة الشريفة»، خلال الاجتماع الوزاري العربي بالقاهرة، في ردّ سعودي مصري غاضب.

وقال معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور أنور قرقاش، أمس، إن الإجراءات التي اتخذت ضد قطر جاءت بسبب توجه الدوحة الداعم للتعريف، مجدداً الدعوة إليها للالتراجع عن دعم الإرهاب.

وأوضح معاليه، في كلمة أمام اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة، أن إجراءات الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ضد قطر جاءت بسبب توجه الدوحة الداعم للتعريف والإرهاب والتدخل في شؤون دول المنطقة.

وعقدت دورة الجامعة العربية برئاسة محمود علي يوسف، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي، خلفاً لنظيره عبد القادر مساهل، وزير الشؤون الخارجية الجزائري، وبمشاركة وزراء الخارجية العرب ورؤساء الوفود المشاركة، وبحضور الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط.

مواصلة الإجراءات

وأكد معاليه أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ستواصل إجراءاتها ضد الدوحة حتى تغير سياستها، مشيراً إلى أن دولة الإمارات ترى أن الحل ليس في التصعيد وإنما في الحوار السياسي. وقال: «هدفنا لا يقتصر على دولة قطر، ولكن نحن ضد سياستها، وسوف نواصل إجراءاتنا ضد قطر حتى تغير سياستها».

ودعا قرقاش إيران إلى حل سلمي لإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، عبر الحوار المباشر والتحكيم الدولي، وأكد ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن واستقلاله، مبدياً دعم الإمارات لإيجاد تسوية للأزمة اليمنية، وفقاً لمخرجات المبادرة الخليجية والحوار الوطني وقرار الأمم المتحدة.

وقال وزير الخارجية المصري، سامح شكري: «نعلم جميعاً التاريخ القطري في دعم الإرهاب، وما تم توفيره لعناصر متطرفة وأموال في سوريا واليمن وليبيا وفي مصر، وأدت إلى استشهاد العديد من أبناء مصر»، فيما أكد محمود علي يوسف، في كلمته، بأهمية بذل الجهد لتوحيد الكلمة ورض الصفوف في ظل الظروف التي

مجلس الجامعة: استمرار احتلال إيران جزر الإمارات يهدد الأمن والسلم الدوليين

القاهرة - وام

جدد مجلس جامعة الدول العربية التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزيرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى المحتلة من قبل إيران، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزيرها المحتلة. واستنكر المجلس في قرار أصدره بشأن «احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات في الخليج العربي، استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

ودان المجلس قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنائية لتوطين الإيرانيين في الجزر

الإماراتية الثلاث المحتلة، كما دان المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات الثلاث المحتلة وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والبحري القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من إيران الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة ولا تساعد على بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

كما دان المجلس افتتاح إيران مكثبين في جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مطالبا إيران بإزالة هذه المنشآت غير المشروعة واحترام سيادة دولة الإمارات على أراضيها. وأعرب المجلس عن استنكاره وإدانتته للجولة التفقدية التي قام بها أعضاء لجنة الأمن القومي لشؤون

السياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني إلى الجزر الإماراتية المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، معتبراً ذلك انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات على أراضيها ولا يتماشى مع الجهود والمحاولات التي تبذل لإيجاد تسوية سلمية ودعوة إيران إلى الامتناع عن القيام بمثل هذه الخطوات الاستفزازية.

وأشاد المجلس بمبادرة دولة الإمارات التي تبذلها لإيجاد تسوية سلمية وعادلة لحل قضية الجزر الثلاث المحتلة مع الجمهورية الإيرانية. ودعا الحكومة الإيرانية مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها بهدف تغيير تركيبها السكانية والديموغرافية وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص من

حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث وتعد أعمالاً منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام 1949، ومطالبتها اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وأعرب المجلس عن أمله أن تعيد الجمهورية الإيرانية النظر في موقفها الراضف لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وطالب إيران بترجمة ما تعلقه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية وفي الحوار، وإزالة التوتر إلى خطوات عملية ولملموسة أولاً وعملاً، والاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة عن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ومن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومن الدول العربية والمجموعات الدولية والدول الصديقة والأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. وشدد المجلس على التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقاً من أن الجزر الثلاث هي أرض عربية محتلة وإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها، والطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية المقبلة.

في كلمة أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة

الإمارات تجدد دعوتها قطر للتراجع عن دعم الإرهاب

القاهرة - البيان، وكالات

أكد معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور أنور قرقاش، أمس، أن الإجراءات التي اتخذت ضد قطر، جاءت بسبب توجه الدوحة الداعم للتطرف، مجدداً الدعوة إليها للتراجع عن دعم الإرهاب. وأوضح معاليه، في كلمة أمام اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة، أن «إجراءات الدول الأربع ضد قطر جاءت بسبب توجه الدوحة الداعم للتطرف والإرهاب والتدخل في شؤون دول المنطقة».

وعقدت دورة الجامعة العربية برئاسة محمود علي يوسف، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي، خلفاً لنظيره عبدالقادر مساهل وزير الشؤون الخارجية الجزائري، وبمشاركة وزراء الخارجية العرب ورؤساء الوفود المشاركة، وبحضور الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط.

صبر طويل

وأكد الدكتور قرقاش أن الإجراءات المشتركة مع المملكة العربية السعودية ومصر والبحرين ضد قطر، جاءت بعد صبر طويل ونفض لاتفاقيات وقعتها قطر وأخلت بها. وأوضح أن الهدف المشترك لا يرتبط بسيادة قطر بل بالضرر الذي وقع على هذه الدول وعلى استقرار المنطقة.

وقال إنه من المهم أن يتغير التوجه الذي سعى إلى دعم التطرف والإرهاب وإلى التدخل في الشؤون الداخلية لدولنا والعديد من الدول العربية الأخرى. وأكد معاليه أننا سنواصل إجراءتنا ضد قطر بغية تغيير التوجه القطري وحماية داخلنا من هذه السياسات العدائية وضمان حقوقنا السيادية. وأضاف إننا نرى أن الحل ليس في التعديل بل في الإطار السياسي من خلال الحوار المستجيب للمطالب الثلاثة عشرة، داعياً إلى الحكمة والإدراك بأن الشفافية تجاه السجل السابق وضرورة تقييمه هو الطريق الوحيد للخروج من أزمة قطر.

وأشار معاليه إلى أن المنطقة لا تزال تعاني من التدخلات الإقليمية المستمرة في الشؤون الداخلية للدول العربية ومن أبرزها تدخلات إيران وحلفائها الجائرة في المنطقة من خلال استمراءهم في دعم الجماعات المتشددة وتدريب وتسليح الإرهابيين والمليشيات وفرض التطرف والطائفية في عدد من الدول العربية لإدخالها في فوضى وصراعات داخلية ونشر ثقافة الكراهية والعداء في عدد

من الدول العربية لإدخالها في فوضى وصراعات داخلية تستنزف من مقدراتها البشرية والمادية. وجدد الدعوة لإيران إلى الرد الإيجابي على الدعوات السلمية للإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة أو من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

دورة مهمة

وأكد معاليه أهمية هذه الدورة الوزارية في ظل تمدد ظاهرة الإرهاب في العالم العربي والتي ترجع بالأساس إلى عدم فاعلية إدارة الأزمات في حل الصراعات بالمنطقة. وقال إن النزاعات المتأججة والحروب الدائمة التي تمر بها المنطقة تستمد قوتها من أطراف لا ترغب بالسلام، وضعت نصب أعينها أهدافاً ضيقة وكرّست طاقتها ومواردها في دعم التطرف والإرهاب والطائفية بما

يقوض بناء الدولة الوطنية ويعيق التنمية المستدامة للشعوب ويشكل تهديداً ليس للأمن الوطني فقط بل للأمن الإقليمي والدولي. وطالب في الإطار ذاته بضرورة وضع سياسات وإجراءات وآليات قانونية وتشريعية ضمن الإطار العربي قابلة للتنفيذ ومكافحة هذه الجرائم. وحول تطورات القضية الفلسطينية، أكد أن الممارسات الخطيرة والمخالفة للشريعة الدولية التي اتخذتها إسرائيل في محاولة منها لتغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس عبر المساس بهويتها وبال مقدسات الإسلامية والمسيحية هو أمر مرفوض يلتزم العمل على ضمان عدم تكراره. وقال إن استمرارية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بشكل عاملاً أساسياً لعدم الاستقرار الإقليمي. وأكد ضرورة التوصل لتسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، مبنية على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

يقوض بناء الدولة الوطنية ويعيق التنمية المستدامة للشعوب ويشكل تهديداً ليس للأمن الوطني فقط بل للأمن الإقليمي والدولي. وطالب في الإطار ذاته بضرورة وضع سياسات وإجراءات وآليات قانونية وتشريعية ضمن الإطار العربي قابلة للتنفيذ ومكافحة هذه الجرائم. وحول تطورات القضية الفلسطينية، أكد أن الممارسات الخطيرة والمخالفة للشريعة الدولية التي اتخذتها إسرائيل في محاولة منها لتغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس عبر المساس بهويتها وبال مقدسات الإسلامية والمسيحية هو أمر مرفوض يلتزم العمل على ضمان عدم تكراره. وقال إن استمرارية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بشكل عاملاً أساسياً لعدم الاستقرار الإقليمي. وأكد ضرورة التوصل لتسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، مبنية على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

كما أكد دعم الإمارات لجهود المبعوث الأممي في سعيه لإيجاد تسوية سياسية للأزمة اليمنية بين أطراف الشعب اليمني الشقيق. وحول الأزمة السورية أكد ضرورة احتواء هذه الأزمة والسعي للتخلص من الجماعات الإرهابية والمتطرفة وبالأخص تنظيم داعش الذي بدأ بنقل عناصره من الحدود السورية اللبنانية إلى الحدود العراقية. وأكد دعم دولة الإمارات لجهود الأمم المتحدة في عقد مفاوضات مع أطراف الأزمة السورية، مطالباً جميع الأطراف بالالتزام بالقوانين الدولية

تدخلات مستمرة

قال نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله، أمس، إنه على الرغم من مساعي الكويت لنقل قنوات حوار بين دول التعاون وإيران لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة فإن التدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية مازالت مستمرة. وقال أمام الجلسة الافتتاحية لمجلس الجامعة العربية أن «دول المنطقة لا زالت تعاني من هذا التدخل والذي تمثل مؤخراً في بلادي بما يسمى (خلية العبدلي)، الأمر الذي قد انعكس على جهود الكويت في إحياء حوار بين دول التعاون وإيران بكل ما يمثله من انعكاس إيجابي على الأمن والاستقرار في المنطقة».

وضع ليبيا

وأعرب عن القلق إزاء تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا، مؤكداً أهمية مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لليبيين في جميع المناطق. وجدد التأكيد على ضرورة أن تتجه الدول العربية والمجتمع الدولي نحو التحرك العاجل والفاعل لمعالجة جذور ومسببات الأزمات في المنطقة والتصدي للأطراف الراعية لتلك المخططات والمحرضة لها، مع ضمان أن يكون الإطار العربي هو المرجعية بعيداً عن أي تدخلات خارجية لأن العرب أنفسهم هم الأجدر على حل قضاياهم. وثمن قرقاش الجهود التي تقوم بها السعودية في تنظيم الحج، والتي تكللت بالنجاح هذا العام، وتدعّمه إرادة سياسية صلبة وعزيمة إدارية واستثمار ضخم لتسهيل الحج واستقبال ضيوف الرحمن.

وأكد مجدداً ووقوف دولة الإمارات مع مصر حكومة وشعباً في التصدي للإرهاب الغاشم، وقال نحن وثقون أن مصر قادرة بإرادتها وتاريخها على القضاء على تحدي الإرهاب واجتثاثه. وأكد دعم الإمارات لأشقائها العرب لإرساء أسس التنمية والأمن والاستقرار والسلام في المنطقة العربية انطلاقاً من مبادئ راسخة تؤكد مسؤوليتها في محيطها العربي بما يحقق طموحات الشعوب العربية في البناء والتنمية والاستقرار.

وقال وزير الخارجية المصري، سامح شكري: «نعمل جميعاً التاريخ القطري في دعم الإرهاب، وما تم توفيره لعناصر متطرفة وأموال في سوريا واليمن وليبيا وفي مصر، وأدت إلى استشهاد العديد من أبناء مصر». وأضاف: «سوف نستمر في الحفاظ على مصالحنا والدفاع بما مواطنينا واتخاذ كل الإجراءات التي تكفلنا لنا القوانين الدولية والسيادة التي نتمتع بها».

توحيد الكلمة

من جانبه، أكد محمود علي يوسف في كلمته، أهمية بذل قطري الجهد لتوحيد الكلمة وحرص الصوف في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة. وفيما يتعلق بالتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، دعا إيران للكف عن تلك التدخلات وإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، داعياً إلى تكثيف التعاون العربي والدولي لمحاربة التطرف والإرهاب وتحييف مناصريه وتمويله واتباع استراتيجية شمولية للقضاء على العصابات الإرهابية للحفاظ على نسيج المجتمعات العربية.

الإمارات تؤكد أهمية الحوار السياسي العربي الياباني

القاهرة - وام

أكد معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، العلاقات التاريخية المتميزة بين دولة الإمارات العربية واليابان، داعياً إلى تعميق التعاون العربي الياباني، وتعزيز الحوار السياسي بين الجانبين، للوصول إلى فهم أفضل وتنسيق أشمل في قضايا المنطقة والعالم.

وأعرب معاليه - في كلمته أمام أعمال الدورة الأولى للاجتماع الوزاري للحوار السياسي العربي الياباني في القاهرة - عن التقدير الرسمي والشعبي للتجربة اليابانية النهضوية، مشيراً إلى أهمية تطوير العلاقات العربية اليابانية وتعزيزها.

وفي سياق تطرقه للموقف الموحد المعارض للبرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية، شدّد معالي الدكتور أنور قرقاش على أن هاجس الأسلحة النووية يشغل اهتمام المجتمع الدولي، سواء في شرق آسيا عبر البرنامج النووي لكوريا الشمالية، أو في المنطقة من خلال البرنامج النووي والصاروخي الإيراني،

قرقاش وشكري يؤكدان ضرورة تكثيف مكافحة الإرهاب



قرقاش وشكري خلال لقائهما في القاهرة | البيان

مستجدات أزمة قطر، وتوافقت رؤيتهما في ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، والعمل على تعزيز التعاون من أجل حماية الأمن القومي العربي.

مع كل الأطراف الليبية، وبذل الجهود كافة للوصول إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة، تحفظ وحدة ليبيا وتحافظ على مؤسساتها وتحترم خيارات شعبيها. وأردف أبو زيد أن الوزيرين تناولا أيضاً

الإمارات ومصر، إذ أحاط شكري معالي د. أنور قرقاش بتقييم مصر للتطورات الخاصة بالوضع في ليبيا، والجهود الإقليمية والدولية المبذولة في هذا الشأن، مؤكداً استمرار مصر في التواصل

مصر: تعرضنا لإرهاب بتمويل قطري وكلمة المريخي مهاترات غير مقبولة

قطر تصف إيران بـ«الشريفة» والسعودية ترد: هذه أضحوكة!

القاهرة - وكالات

لم يمر افتتاح أعمال الدورة الـ148 العادية لمجلس جامعة الدول العربية، على مستوى وزراء الخارجية، أمس، بسلام، إذ استفز وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، سلطان بن سعد المريخي، الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بتصريحاته، وبرز علاقات بلاده بإيران، قائلاً إنها «دولة شريفة».

هنيئاً لكم

في المقابل، رد سفير السعودية لدى مصر ومندوبها لدى جامعة الدول العربية أحمد قطان، قائلاً إن قطر ستندم على علاقاتها بإيران، مذكراً بالتآمر الإيراني على دول الخليج. وقال قطان: «يقول مندوب قطر إن إيران دولة شريفة» والله هذه أضحوكة! إيران التي تتآمر على دول الخليج.. التي لها شبكات جاسوسية في البحرين والكويت أصبحت دولة شريفة.. التي تحرق سفارة السعودية.. هذا هو المنهج القطري الذي دأبت عليه». وأضاف: «هنيئاً لكم إيران، وإن شاء الله عما قريب سوف تندمون على ذلك». كما أكد قطان أن اتصال أمير قطر السابق حمد بن خليفة مع العقيد الليبي الراحل معمر القذافي يؤكد تأمر الدوحة على الدول العربية.

من جهته، أعلن وزير الخارجية المصري سامح

شكري رفضه ما تضمنته كلمة وزير الشؤون الخارجية القطري في اجتماع وزراء الخارجية العرب، وقال شكري، في تعليقه على مداخلة الوزير القطري: «نحن لا نقبل بما تحدث به مندوب قطر ونعتبر كلامه خارجاً.. لا يجب أن يثار، وأن أسلوبه غير مقبول». وقال إن ما ذكره مندوب قطر مهاترات غير مقبولة، وإن الدوحة مستمرة في دعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في دول المنطقة. وأكد شكري أن مصر تعرضت للإرهاب تم بتمويل قطري وسقط شهداء من أبناء مصر، مشدداً على أن هذه حقوق لن تضيع، وأضاف: «نحن نشعر بتكلم عن حقائق، وعندما نتصرف بمسؤولية.. وسوف نستمر في الدفاع عن مصالحنا، والدفاع عن مواطنينا، واتخاذ كل الإجراءات التي تكفلنا القوانين الدولية».



مندوب السعودية مشاركاً في أعمال الدورة 148 لمجلس الجامعة العربية | واس

اقتصاد يتهاوى ورأس المال الأجنبي يفر منذ بدء المقاطعة

لعبة كسب الوقت سياسة تكتب بها قطر نهايتها

■ غزة - البيان

يؤدي عامل الوقت دوراً مهماً في الأزمة القطرية، التي بدأت تستشعر أثر المقاطعة العربية عليها، برفع تكلفة المقاطعة، التي ستؤدي بالنهاية إلى استجابة الدوحة بعد بحثها عن مخرج لها أمام شعبيها، خاصة أن رأس المال الأجنبي المقيم في قطر قد يغادر في أي لحظة بعد إطالة أمد الأزمة، في ظل غياب أفق الحل.

كما أن خطوات بسيطة وقرارات مهمة، إذا اتخذتها الدول العربية في المرحلة المقبلة، ستؤدي إلى انقلاب الأمور رأساً على عقب في قطر، وتجعل الدوحة تلجأ صاغرة إلى الاستجابة للمطالب العربية، التي لم تتخذ حتى الآن، ولكن سيكون وقعها صعباً على الحكومة القطرية وعلى المستثمرين الأجانب داخل قطر.

وفي هذا الصدد، تقول المطلعة السياسية تامارا حداد إنه من المفترض أن تبحث قطر عن مخرج لنفسها بجلسات حوار للعودة إلى الحوض الخليجي من دون الوصول إلى مرحلة الإقصاء، لأن إطالة أمد الأزمة قد تؤثر سلباً فيها.

■ خطوات متوقعة

وأوضحت أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب قاطعت قطر، وأثرت في اقتصادها بشكل حقيقي، في محاولة منها لإرغامها على الاستجابة للمطالب العربية، ولكن يبقى هناك الكثير من الخطوات المساعدة على إرجاع قطر إلى صوابها، قد تلجأ إليها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لتغيير الوضع الحالي. وأكدت أن قطر تمول الجماعات الإرهابية التي تحاول إقامة الفتن، وبناء على ذلك يجب أن يتم وضعها تحت طائلة المسؤولية، بعد دعمها المالي لإثارة الفتن في دول عدة.

■ سحب الودائع

بدوره، يقول الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم إن من أكثر الخطوات التي ستضر بالاقتصاد القطري خطوة سحب الودائع المصرفية، وتسييل الاستثمارات وبيعها، سواء على مستوى العقارات أو الأسهم والأوراق المالية، وسيلحق هذا ضرراً كبيراً بالاقتصاد القطري. وأفاد أن هذه الخطوات ستسبب رسائل سلبية إلى القطريين، وستتولد لديهم مخاوف ومخاطر، وهذا ما تخشاه الدوحة في الحقيقة، وخاصة

إذا أقدمت الدول العربية على تقييد التعاملات المصرفية مع قطر، ووضع قيود عليها. وتابح: «الخطوة الأساسية والمؤثرة هي أن تبدأ الدول العربية ببيع أسهم وعقارات وخصص في شركات

قطرية، والممتلكات، وسيضر بالقطريين، وينذر بموجة هلع وخوف شبيهة بحالة عالمية».

وتصفية أصول وسحب الودائع، وهذا سيخلق هلعاً، وسيعمل على تقييد السيولة بالعملة الصعبة، وسيضطر على رؤوس الأموال في قطر، وهي غير مستعدة لذلك، لأنه يؤدي إلى الضغط على أسعار الأصول، وتراجع في بورصة قطر وأسعار العقارات والممتلكات، وسيضر بالقطريين، وينذر بموجة هلع وخوف شبيهة بحالة عالمية».

■ ضغط كبير

كما سيؤدي هذا الأمر إلى سلوك منفر للمستثمرين الأجانب في قطر، وسيهدد الرعايا القطريين إلى سلوك مشابه، وستهدد رؤوس الأموال من قطر للخارج، في الوقت الذي يتمتع فيه رأس المال الأجنبي عن دخول قطر، وبذلك يكون صافي رأس المال الخارج هو الصافي السلبي، وسيكون الدفع المالي الصادر أكثر من الوارد، وهذا يشكل ضغطاً كبيراً على البنك المركزي القطري.

وأوضح عبد الكريم: «قطر أخذت احتياطاتها، وبدأت بالتحوط من باب التحسب، بعدما شعرت بإمكانية الوصول إلى هذا الأمر، واتخذت خطوات احترازية، وقد تضع قطر قيوداً على تحويل العملات إلى الخارج بالعملة الصعبة، وتحديد مبلغ محدد للتحويل، وتقتصر من بعض البنوك والمؤسسات المالية في دول أخرى كتركيا وإيران للتخفيف من حدة الأزمة، ولكن سيكون لذلك أثر قوي».

أما المحلل السياسي جهاد حرب فاعتبر أن تأثيرات الإجراءات المتخذة من الدول الداعية لمكافحة الإرهاب على قطر تتزايد مع طول الفترة رغم محاولات الدوحة التخفيف من حدتها.

■ مراهانات عدة

وأوضح أن استمرار المقاطعة العربية للضغط على قطر يؤدي إلى أمرين: الأول زعزعة الوضع الاقتصادي، وخاصة أن قطر تسحب من أرصدها نتيجة ارتفاع تكلفة الحياة لدى القطريين، وسيهدد الاقتصاد، وستتراكم أضرار بتكلفة الصادرات أو المجالات التي اعتمدت عليها قطر، باعتبارها جزءاً من الناتج المحلي غير النفط.

أما الثاني فهو الاستثمارات ورأس المال الأجنبي الذي سيخرج من الإمارة للوصول إلى أماكن أكثر أمناً أو قدرة على جلب عوائد لهذه الاستثمارات، ولن يبقى أحد مع الزمن، وهناك مراهانات لعدة أشهر مقبلة، ولكن بعدها سيخرج رأس المال الأجنبي من قطر، ولن يبقى أحد في قطر.

لجنة مصرية: لن نضار حتى لو استمرت الأزمة 10 سنوات

■ القاهرة - البيان

الطيران المدني ضد الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أو محاولة تسييس الحج، تثبت أن الحكومة القطرية غير جادة في التعامل مع مطالب دول المقاطعة.

■ نظام فاشل

وقال الجمال: «صدق وزير الخارجية السعودي عادل الجبير حين صرح بأن المملكة لن تضار ولو استمرت الأزمة القطرية عامين آخرين، ونحن نقول إن مصر والعالم كله لن يضار ولو استمرت الأزمة عشر سنوات، ورغم كل محاولات قطر إظهار قوتها على الصمود في وجه المقاطعة، فإن الواقع والتقارير كلها تشير إلى مؤشرات سيئة للغاية على اقتصادات قطر».

وأكد البيان أن هناك تراجعاً في الودائع والاستثمارات، ونقصاً في المواد الغذائية وارتباكاً سياسياً واجتماعياً، بل إن هناك دعوات لسحب تنظيم كأس العالم 2022 من قطر، على اعتبار أنه جاء نتيجة للرشاوى والفساد، مؤكداً أن النظام القطري لم يبلغ الرشد السياسي الذي يمكنه من الخروج من تلك الأزمة في القريب العاجل.

أكدت لجنة الشؤون العربية بمجلس النواب المصري أنه رغم قرابة 100 يوم على الأزمة القطرية، إلا أنها أصبحت أشد تعقيداً نظراً للسياسات القطرية الملتوية، موضحة أن الدوحة تفضل تدويل أزمتهما، واللجوء إلى القوى الخارجية غرباً وشرقاً دون جدوى، في ظل الدور القطري الممتد لسنوات طويلة في دعم وتمويل الإرهاب، وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

وقال رئيس لجنة الشؤون العربية سعد الجمال، إن الإيهام بوجود مخاطر عسكرية ضد قطر ل لعبة سياسات فاشلة وصبيانية، والمقصود فتح الباب لتعزيز القاعدة العسكرية التركية بقطر، والسماح للمستشارين الإيرانيين والعسكريين والحرس الثوري الإيراني بالتواجد داخل قطر، وهو أمر بالغ الخطورة على قطر وشعبها ويمهد لتعميق الأزمة. وأشار الجمال إلى أن التصرفات الصبيانية والمراهقة السياسية التي اتبعتها قطر خلال الفترة الأخيرة، سواء بتنديدها شكوى لدى منظمة

«العربية لحقوق الإنسان» تطالب بسحب كأس العالم من قطر

■ جنيف - وام

الإرهاب وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وانتهاكات قطر لحقوق العمال، والمؤتمر الأول الذي تدعمه الفيدرالية للحملة العالمية لمناهضة تمويل قطر للإرهاب.

وقال مؤسس رئيس الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان، الدكتور أحمد الهاملي، إن الفيدرالية أعدت تقريراً مفصلاً عن مخاطر تمكين قطر من استضافة كأس العالم عام 2022، يتضمن كل الأدلة والبراهين الموثقة التي تكشف دور الفساد والرشوة في منح قطر استضافة البطولة العالمية الشهيرة. وكشف الهاملي أن وفداً من الفيدرالية سوف يجتمع مع المفوض السامي لحقوق الإنسان أو ممثل عنه لشرح موقف الفيدرالية الذي تدعمه الكثير من المنظمات والجمعيات

ومن المقرر أن تكشف الفيدرالية أيضاً عن تقرير يفصح أكاذيب لجنة حقوق الإنسان القطرية ضد الإمارات والسعودية والبحرين. ويقدم التقرير الأدلة الحالية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مقر المنظمة الدولية في جنيف. وتشمل الفعاليات ندوات

طالبات الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان بضرورة إعادة طرح باب المنافسة على استضافة كأس العالم 2022 مع وجود أدلة وبراهين موثقة تكشف دور الفساد والرشوة في منح قطر استضافة البطولة العالمية الشهيرة.

وتطلق اللجنة تقريرين شاملين بهذا الخصوص، أحدهما يكشف زيف الادعاءات القطرية بشأن سجون سرية مزعومة في اليمن وانتهاكات قطر لحقوق الإنسان والقوانين الدولية، والآخر يقدم الأدلة على مخالفات قطر الجسيمة التي تستوجب سحب حق استضافتها لكأس العالم منها. وسيسلط التقريران المبررات القانونية للمطالبة بضرورة إعادة طرح باب المنافسة على استضافة كأس العالم 2022، ومخالفات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية للقوانين الدولية. ويأتي ذلك في إطار سلسلة من الفعاليات على هامش الدورة الـ 36 الحالية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مقر المنظمة الدولية في جنيف.

وسم (#سحب جنسية شيخ آل مرة) يتصدّر «ترند الإمارات»

مغردون: إجراءات الدوحة مسمار أخير في نعش تنظيم الحمدين

عميد يعلن انشقاقه وانضمامه للمعارضة القطرية

القادم أسوأ ولا بد من موقف حازم من القبيلة

■ دبي - البيان

قرار السلطات القطرية سحب الجنسية من الشيخ طالب بن شريم آل مرة و55 من أسرته ومصادرة أملاكه أثار موجة غضب متصاعدة، وقبول بحملة استنكار واسعة من المغردين على موقع «تويتر». وكان محمد المري، أحد أعيان قبيلة آل مرة، أكد في تصريح صحفي، أن قطر قررت إسقاط الجنسية عن شيخ قبيلة آل مرة «طالب بن لاهوم بن شريم»، ومعه نحو 50 من أفراد أسرته وقبيلته، إضافة إلى شيخ قبيلة بني هاجر، ومصادرة أموالهم الأسبوع الماضي.

وتعليقاً على هذا الإجراء، قال وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد آل خلفية، في تغريدة على حسابه في موقع «تويتر»: إن «استهداف الشيخ طالب بن شريم هو محاولة بائسة لقطع أوصال قطر العربية مع محيطها وامتدادات قبائلها». والمغرد «هدهد» قال، في تغريدة على «تويتر»، إن آل مرة يشكلون أغلبية سكان قطر. وأضاف: «الآن، اجتماع كبير لقبائل آل مرة بمنزل الشيخ طالب بن شريم لمناقشة الموضوع»، مؤكداً أن «اسم طالب بن لاهوم بن شريم أكبر من قطر، وأفراد قبيلته أكثر من شعبها، وتاريخ لاهوم وحده أشرف وأغلى من تميم وأبو العاق»، في إشارة إلى أمير قطر تميم بن حمد. وعلق أحد المغردين على القرار واصفاً إياه بأنه: «المسمار الأخير في نعش تنظيم



الشيخ طالب بن لاهوم بن شريم هو من شيوخ العرب و أهله و جماعته من احيارهم . و من تطاول عليه و اساء له و استولى على امواله لا يبرى الى قدره

اجتماع

كان الشيخ طالب بن لاهوم قد شارك، منتصف يونيو الماضي، برفقة عدد من أعيان قبيلة آل مرة، في اجتماع مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، جرى فيه الحديث عن الأزمة الخليجية. واستنكر بن لاهوم، في كلمة ألقاها خلال الاجتماع، «ما فعلته حكومة قطر»، معتبراً أنه أمر «لا يقره العقل»، مضيفاً أن سوء العلاقات السعودية القطرية «بدأ منذ تولي الشيخ حمد إمارة قطر»، متهماً السلطات القطرية بأنها «تحاول الاستقواء بتركيا وإيران».

تسحب جنسيته من أرضه قبل أن يعرفها تميم وأهله وتمنح الجنسية لهؤلاء أين لكم الله يا عرب قطر.. وأضاف: «فكرة سحب الجنسية فكرة فارسية، أما فكرة مصادرة الحلال والأموال فتركية.. سبب التوقع حسب ما فعله أردوغان وروحاني بخصوصهما». وكتب في تغريدة أخرى: «هل هي رسالة يريد الترك والفرس بثها من جديد؟». وأضاف المغرد نفسه: «عرب قطر من سال دمهم الزكي ليظهر أرضه من العجم اليوم يعيد تميم الترك والفرس ويمنونون الجناسي وتسحب جناسي أشرف العرب».

■ انقلاب

واستذكرت «غادة» بتغريدة، على شكل سؤال استنكاري، ما فعل الأمير الحالي بأبيه، حيث كتبت «حمد العاق انقلب على أبوه وغدر فيه.. وأمر بجلبه بالإنتربول وأسقط جنسية 6000 قطري من قبيلة الغفران، فهل ستفرق معه؟»، ورد المغرد «محمد» يقول في السياق ذاته: «والى انقلب على أبوه لجل الحكم، وخوان جيرانه واحتسى بالجيش التركي. مهي غريبه عليه يبيع شعبه ودينه».

وكتبت «غلا» إن تنظيم الحمدين «يسحب جنسية بن شريم ويعطيها مرتزق من الشرق والغرب. صارت للغفران. صبراً جميلاً يا آل مرة». وأضافت: «عبد الله بن علي بياخذ ثارككم». وقال مغرد إن «ما يحدث في بلدنا أشبه

بالتغيير الديموغرافي للتركيبة السكانية القطرية، يجنّس الأجنبي ويترك القطري خارج بلده»، فيما أضاف «غانم» أن تنظيم الحمدين «يجنّس الأجنبي ويتولى أعلى المناصب والقطري تسحب جنسيته ويضيق عليه حتى في رزقه وحقه في أرضه، حسبنا الله ونعم الوكيل».

وكتب المغرد «هباس» معلقاً على القرار «زماًن أغبر، تُجرد شيوخ القبائل من هويتها، ويترك الخونة الإسرائيليون لينتعموا في بلادنا! لك الله يا شعب قطر الأصيل!»، وأضاف: «أجهزة المخابرات القطرية تنتفض بدعم ميليشيات تركية وإيرانية ضد أبناء القبائل العربية كقبائل «فصيل» في وصف تنظيم الحمدين «نظام جائر شاذ يسلبها (الجنسية) من المستحق ويهبها لمن لا يستحق. أسأل الله أن يخلص الشعب القطري الأصيل من هول هذا النظام».

■ سخريّة وتحذير

وكتبت «شما» أن آل مرة هم القطريون الأصليون وحكم تميم يعيش أيامه الأخيرة. وتساءل المغرد إبراهيم: «ليكون عزمي (بشارة) أخذ الحكم!»، بينما اعتبر «عبد الله» أن «سحب جنسية شيخ آل مرة نداء للشعب القطري الأصيل.. أولها سحب الجنسية ثم بعدها سحب الكرامة.. من يحكم قطر مخلفات من أعداء الكرامة». وأضاف أن سحب جنسية شيخ آل مرة يشير إلى «كثير من التخاذل»، مضيفاً: «وهذه هي النتيجة، والقادم أسوأ! لا بد من موقف حازم من القبيلة».

وكتب «شعيل»، في السياق ذاته، «نداء إلى آل مرة وإلى رجال محلف داخل قطر لا يمر الأمر ببساطة أنتم أقدم وأكبر من تميم وجده أنتم أهل قطر الأساسيون». وعلق «عبد الرحمن» في تغريدة: «ينمنا نقل المروءة، صاحب الجنسية الإسرائيلية يسحب الجنسية من أهل البلد وشيوخها.. وأل مرة سكانها قبل أن تولد دولة قطر!»، فيما كتبت «سارة» مغردة إن سحب جنسية شيخ آل مرة ومنع الإقامة الدائمة للأجانب، وكثرة التجنيس الغاشم، ستؤدي إلى مسخ عرقي للشعب القطري. وقال «غانم» في تغريدة: «ما يحدث في بلدنا أشبه بالتغيير الديموغرافي للتركيبة السكانية القطرية، بإذن الله لن تفلح هذه الأفعال وستندى لها».

الاقتصاد يئن تحت وطأة العناد

خبير اقتصادي سعودي لـ«البكان»: قطر تستमित للتعتيم على خسائرها الفادحة

■ سوق موازية لصرف الريال بعد فشل الحكومة في مواجهة المضاربة

■ القطاع المالي يعاني تسرب الودائع وهروب المستثمرين وشح السيولة

■ البنوك نحو مزيد من التدايعات في الربحية والملاءة المالية وخفض التصنيف



■ تخفيضات قادمة للتصنيف الائتماني ما يؤثر لتدهور الأوضاع

■ عدم يقين بحجم الاحتياطات وقدرة الحكومة على تسهيلها لتلبية المتطلبات

■ ضعف التدفقات أجبر الحكومة على التمويل من صناديقها السيادية

■ القاهرة - محمد خالد

استهل الخبير الاقتصادي المستشار المالي والمصرفي السعودي البارز فضل بن سعد البوعينين، تحليله وتقييمه للأثار، التي خلفتها السياسات القطرية المعاندة لمحيطها الطبيعي خليجياً وعربياً على اقتصاد دولة قطر، والانعكاسات السلبية الوخيمة، التي يعاني منها الاقتصاد القطري بصفة عامة، بالتأكيد على أنه «بالرغم من محاولات حكومة قطر المستميتة لحجب ظهور تداعيات اقتصادها للعلن، إلا أن حجم التداعيات الاقتصادية- وبخاصة في القطاعات المالية- أضخم من أن تحجب، وأكثر تشوهاً من قدرة الحكومة القطرية على تجميلها».

■ هروب المستثمرين

الاقتصاد القطري- وفق البوعينين- بات يعاني من خسائر كبيرة؛ كونها نتيجة طبيعية لإجراءات مقاطعة الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وهو ما يؤكد صندوق النقد الدولي. وألقت المقاطعة بظلالها على الاقتصاد القطري، وتسببت في إبطاء حركته وعرقلتها والتأثير السلبي على قطاعاته المختلفة وفي مقدمها القطاع المالي الذي يعاني من تسرب الودائع الأجنبية وهروب المستثمرين الأجانب وشح كبير في السيولة تسبب في ارتفاع قياسي ومفاجئ لفائدة الإقراض بين البنوك، ما انعكس على أسعار الفائدة النهائية للمقترضين.

وأردف المحلل الاقتصادي- في تصريحات خاصة لـ«البيان»- قائلاً: على جانب آخر اضطرت فروع البنوك القطرية في الخليج لبيع محافظ القروض الخاصة بها؛ لتحسين وضعها المالي وتقليص نسبة القروض إلى الودائع التي ارتفعت بشكل يهدد استقرار القطاع المصرفي ويعرضه لمراجعات مستمرة تخفض من تصنيفه الائتماني؛ وهذا ما حدث بالفعل، حيث تراجع تصنيف أكبر البنوك

القطرية بالتزامن مع خفض تصنيف السيادي من قبل وكالات التصنيف العالمية التي ما زالت تراجع الوضع المالي القطري وبما ينذر بمزيد من خفض درجات التصنيف الحالية والمستقبلية؛ وهو من أكثر الأمور سلبية وتأثيراً على تسعير السندات وجاذبيتها وتكاليف الاقتراض وتدفع الاستثمارات الأجنبية، التي توقفت بالفعل وبدأت الأموال المستثمرة حالياً بالتزوح المنهجي.

■ انعكاس سلبي

نتيجة مباشرة للمقاطعة ارتفعت الضغوط التضخمية بشكل كبير، ما انعكس سلباً على تكلفة المعيشة، وأثر سلباً على الشركات المتعددة بتنفيذ مشروعات التنمية، ما أدى إلى توقف بعضها لأسباب مالية أو لأسباب مرتبطة بتوقف العمالة عن العمل وإصرارها على السفر، وشح مواد الإنشاءات التي كانت تتدفق على قطر من منقذها البري الوحيد الذي يربطها بالسعودية.

وأشار البوعينين إلى أن قطر خسرت الجزء الأكبر من وارداتها الخارجية وجميع وارداتها القادمة من السعودية، ما أثر سلباً على استمرار مشروعات التنمية وتضخم التكاليف.

كما شدد الخبير المالي والمصرفي على

ارتفاع تكلفة التأمين على الديون القطرية من تداعيات المقاطعة، إذ قفزت إلى أعلى مستوياتها منذ أشهر عدة، وأصبح الريال القطري عرضة لمضاربات أثرت على سعر صرفه الرسمي واستنزفت أصول البنك المركزي للدفاع عنه، حتى إن السلطات المالية القطرية سمحت بنشوء سوق موازية لصرف الريال بعد أن واجهت ضغوطاً لا يمكن تحملها من المضاربين، مستطرداً: اعتقد أن الضربة القاصمة تجلت في وقف التعامل بالريال من قبل أكبر شركات الصرافة والبنوك العالمية.

■ تداعيات

من المتوقع- بحسب البوعينين- أن يشهد القطاع المصرفي القطري مزيداً من التداعيات المؤثرة في السيولة والربحية والملاءة المالية، ما سيؤدي بالتبعية إلى تخفيضات قادمة

للتصنيف الائتماني، الأمر الذي يعد مؤشراً خطيراً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل خاص.

وتابع: بيانات مصرف قطر المركزي أظهرت تراجعاً في صافي النقد الأجنبي بنسبة 30 في المائة، وهي نسبة مؤثرة وخطيرة في آن، دفعت المقاطعة الاقتصادية بعض البنوك وصناديق الاستثمار لسحب بعض أموالها من قطر، إضافة إلى سحب الودائع الخاصة، والتحول المنهجي من الريال القطري إلى الدولار؛ ما أدى لاستنزاف الاحتياطي الأجنبي.

كما أن هناك عدم يقين بحجم الاحتياطات القطرية وقدرة الحكومة على تسهيلها لمواجهة المتطلبات النقدية والمالية المتفاقمة؛ فسيولة المصارف في أدنى مستوياتها، كما أن نسبة القروض إلى الودائع بدأت في التضخم، ما ينذر بتعرض البنوك إلى مشكلات ملاءة حقيقية

خلال الأشهر المقبلة.

وأفاد بأن تفاقم أزمة سيولة القطاع المصرفي دفع مصرف قطر المركزي إلى رفع العوائد على أدون الخزائن لأجلي 3 أشهر و6 أشهر لجذب المستثمرين. ويبدو أن المقاطعة ستزيد من عجز الموازنة القطرية لتتجاوز 25 في المائة مقارنة بالعجز المتوقع عند 9%؛ إضافة إلى ما ستسبب به من ركود اقتصادي يصعب الخروج منه خلال العامين المقبلين.

■ ضعف التدفقات

ولأسباب ضعف التدفقات المالية وضعف سيولة القطاعات المالية أجبرت الحكومة القطرية على التمويل من صناديقها السيادية وتسهيل بعض استثماراتها؛ وهو أمر قد يستمر ويعرض تلك الاحتياطات للتآكل؛ ويكبدتها خسائر كبيرة بسبب التسهيل المفاجئ وفق البوعينين.

وأشار إلى أنه «يمكن القول إن بيع بنك لوكسمبورغ الدولي، وهو الذراع الاستثمارية للأسرة الحاكمة في قطر، بمبلغ يصل إلى 1.48 مليار يورو؛ يشكل جانباً من عمليات التسهيل الممنهجة لمواجهة ضغوط المقاطعة من جهة؛ وتحوطاً لما قد يحدث للحكومة الحالية مستقبلاً.

■ ملفات مؤثرة

اختتم الخبير الاقتصادي تصريحاته لـ«البيان» بقوله: اعتقد أن أهم الملفات المؤثرة في القطاع المالي والنظام القطري لم يفتح بعد، وهو ملف تمويل الإرهاب الذي أجزم أنه أهم الملفات القانونية الواضحة التي يمكن من خلال تحريك قضاياها لدى المنظمات الدولية أن تتسبب في إدانة الحكومة القطرية السابقة والحالية، وأن تتسبب في أضرار فادحة للقطاع المصرفي وغرامات مالية ضخمة ربما تسببت في تعثر بعض المصارف القطرية أو خروجها من السوق لأسباب مالية صرفة أو لأسباب قانونية كما حدث للبنك اللبناني الكندي، الذي تمت تصفيته على خلفية قضايا غسل أموال وتمويل الإرهاب.

البكان

رويترز: موجة تسريح لموظفي بنك الدوحة

وذكر أحد المصادر أن نحو 100 موظف قد يتم إعطاؤهم إجازة، بينما قال مصدر آخر إن هذا العدد ربما يرتفع إلى 200 موظف، وإن كانت المصادر قالت إن العدد النهائي قد يكون مختلفاً، وطلبت المصادر عدم ذكر أسمائها لأن المسألة ليست معلنة.

وزعم البنك في بيان لرويترز أن المعلومات ليست صحيحة، لكنه امتنع عن التوضيح. ويبلغ عدد موظفي البنك 1571 موظفاً وفقاً لحسابه على موقع لينكد إن. وقطعت الإمارات والسعودية ومصر والبحرين العلاقات الدبلوماسية وخطوط النقل مع قطر في يونيو الماضي، متهمه إياها بدعم الإرهاب.

ونتيجة لذلك، قامت بنوك من دول عربية أخرى بسحب ودائع وقروض من البنوك القطرية، وهو ما زاد تكاليف تمويلها. وأظهرت بيانات مصرف قطر المركزي أن ودائع العملاء الأجانب في البنوك بقطر تقلصت إلى 157,2 مليار ريال (43.2 مليار دولار) في يوليو من 170,6 مليار دولار في يونيو الماضي.

وعدلت وكالة موديز إنفستور سيرفيس للتصنيف الائتماني الشهر الماضي نظرتها للمستقبلية للنظام المصرفي القطري إلى سلبية من مستقرة، وعزت ذلك إلى ضعف أوضاع التشغيل واستمرار الضغوط التمويلية.

100 موظف مرشحون لإجازة مفتوحة

■ دبي - رويترز

استمرت عمليات استغناء البنوك القطرية عن موظفين في إشارة إلى الأزمة العميقة التي يمر بها القطاع المصرفي بسبب شح السيولة وتراجع معدلات الربحية، ونقلت وكالة رويترز عن مصادر قولها إن بنك الدوحة استغنى عن نحو عشرة موظفين، ويخطط لإعطاء موظفين آخرين في المنطقة إجازة غير مدفوعة الأجر، في إطار سعيه للتكيف مع تداعيات الأزمة بين قطر ودول عربية مجاورة.

وقال اثنان من المصادر مطلعان على الأمر إن خامس أكبر مصرف في قطر سيقرر بنهاية العام ما إذا كان سيستغني عن أولئك الذين منحهم إجازة طويلة بدون أجر إن لم تحسن الظروف.

المؤشر يتهاوى إلى أدنى مستوياته في 4 سنوات ونصف السنة

الأسهم القطرية تواصل النزيف والخسائر 71.5 ملياراً



الأسهم القطرية تتعرض لضغوط كبيرة | أرشيفية

أسواق العالم منذ بداية العام. وأضاف المراقبون لـ«البيان» أن استمرار مبيعات الأجانب على الأسهم القطرية يعد مؤشراً على أن الأوضاع تتجه نحو الأسوأ خصوصاً في ظل عدم وجود أي بوادر على انفراج قريب للأزمة الراهنة. وتظهر بيانات البورصة القطرية

وقال مراقبون ووسطاء، إن الأسهم القطرية تتعرض لضغوط كبيرة بسبب تمسك الدوحة بمواقفها الداعمة للجماعات المتطرفة وهو ما دفع الأوضاع الاقتصادية نحو التدهور وبالتالي أثر بشكل كبير على سوق الأسهم الذي حقق أكبر خسائر منذ عدة سنوات كما سجل أسوأ أداء بين جميع

والمؤسسات المحلية في دعم السوق عبر مشتريات مكثفة على الأسهم. وتوقع المراقبون تفاقم رصيد الخسائر خلال الجلسات القادمة مع استمرار هروب المستثمرين ونزوح وتخراج الاستثمارات الأجنبية نحو أسواق بديلة في المنطقة مثل الإمارات والسعودية ومصر.

ولم تقتصر الخسائر على المؤشرات الرئيسية بل امتدت إلى الفرعية مع خسارة مؤشر العائد الإجمالي نحو 101,96 نقطة ليغلق عند 14206,37 نقاط، بينما انخفض مؤشر الريان الإسلامي بنسبة 0,82% إلى 3389,5 نقطة، وأغلق مؤشر جميع الأسهم خاسراً نحو 0,79% إلى 2410,26 نقاط. وطلت الخسائر مؤشرات الأسهم القطاعية، وتصدرها مؤشر أسهم الاتصالات مع انخفاضه بنسبة 1,97% ومؤشر أسهم النقل بنسبة 1,64% ومؤشر أسهم العقارات بنسبة 1,51% ومؤشر أسهم الصناعة بنسبة 1,2% ومؤشر أسهم الخدمات والسلع بنسبة 0,36% ومؤشر أسهم التأمين بنسبة 0,31% ومؤشر أسهم البنوك بنسبة 0,24%.